مملكة ايران وماليتها

لما قرأنا تاريخ داريوس الاول ملك الفرس كان اعظم ما أُعجبنا به ادارتهُ المالية من حيث تحديد الضرائب وتنظيم جبايتها فتمكن من الامتداد في فتوحه الى الهند شرقاً والقوقاس شمالاً ومكدونيا غرباً وتأمين طرق التجارة في ذلك الملك الواسع . وقد كان ذلك منذ الفين واربعماية سنة

ولكن الى الدهر الآن لتقويض الدعائم المالية في تلك المملكة على مرور الزمن فقد تدرّجت من رديء الى اردأ الى اوائل هذا القرن حين خطر لولاة الامور في ايران ان يستقدموا اليها رجلاً مالياً من بلاد اشتهر رجالها بامرين جوهريين تدبير المال وعدم الطمع بالاستعمار وهو الدكتور ملسپو Millspaugh من رجال المال في الحكومة الاميركية . وقد وقفنا الآن على تفصيل الاعمال التي عملها هذا الرجل لانقاذ مالية الحكومة الايرانية من الفوضى التي كانت فيها وهو بقلم المستر شين فاقتطفنا منهُ ما يأتي

طلبت حكومة ايران سنة ١٩٢١ من الولايات المتحدة ان تبعث اليها برجل قادر على تنظيم ماليتها . فسألت الحكومة الاميركية لورد كرزن الذي كان حينئذٍ وزير الخارجية البريطانية عن رأيهِ في ذلك فاجاب مستحسناً . وحينئذٍ قالت الحكومة الاميركية انها لا ترى مانعاً من ان تختار حكومة ايران رجلاً اميركياً لهذا المنصب . فوقع اختيارها على الدكتور ملسپو المذكور آنفاً وكان مستشاراً اقتصادياً للحكومة الاميركية . فعينتهُ حكومة ايران مديراً عاماً لماليتها في ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٢ بعد ان نالت قرار مجلس النواب الايراني على ذلك . فسافر الى ايران وبلغها في نوفمبر تلك السنة وللحال زار كل السفراء الذين فيها ووزراء الحكومة لانهُ علم ان المجاملات لا بدَّ منها في الشرق والاَّ وقع فيما وقع فيهِ سلفهُ شستر لانهُ اهملها . ووجد عملهُ في السنة الاولى الى القبض على زمام المالية فوجد انها في حالة فوضى تامة فوزير الحربية يتولى جباية الاموال المقررة من ولاية طهران وغير المقررة من البلاد كلها . ووزير البوسطة والتلغراف يتناول كل اجور البوسطة والتلغراف وينفقها كما يشاء مستقلاً عن غيره . ووزير الاشغال العمومية (النافعة) يتناول ريع المناجم والمصايد والغابات والامتيازات وينفقها على هواهُ . وقس على ذلك سائر الوزراء . وما من احد منهم يقدم حساباً لوزير المالية عن دخلهِ وخرجهِ والغالب

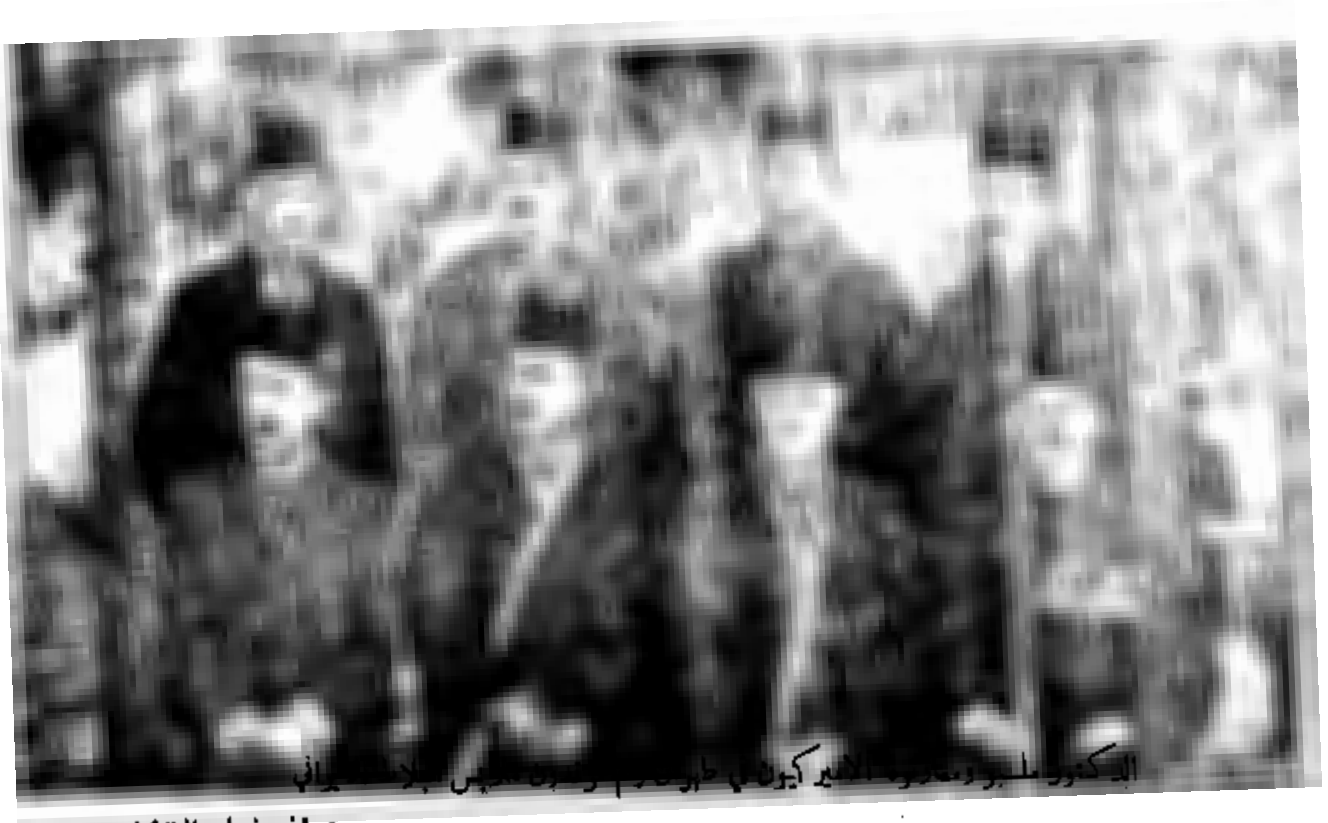

الدكتور سليم روفائيل كيرلس في طريقه لدخول سجن الحربية

منتطف فبراير ١٩٢٧

امام الصفحة ١٨٢

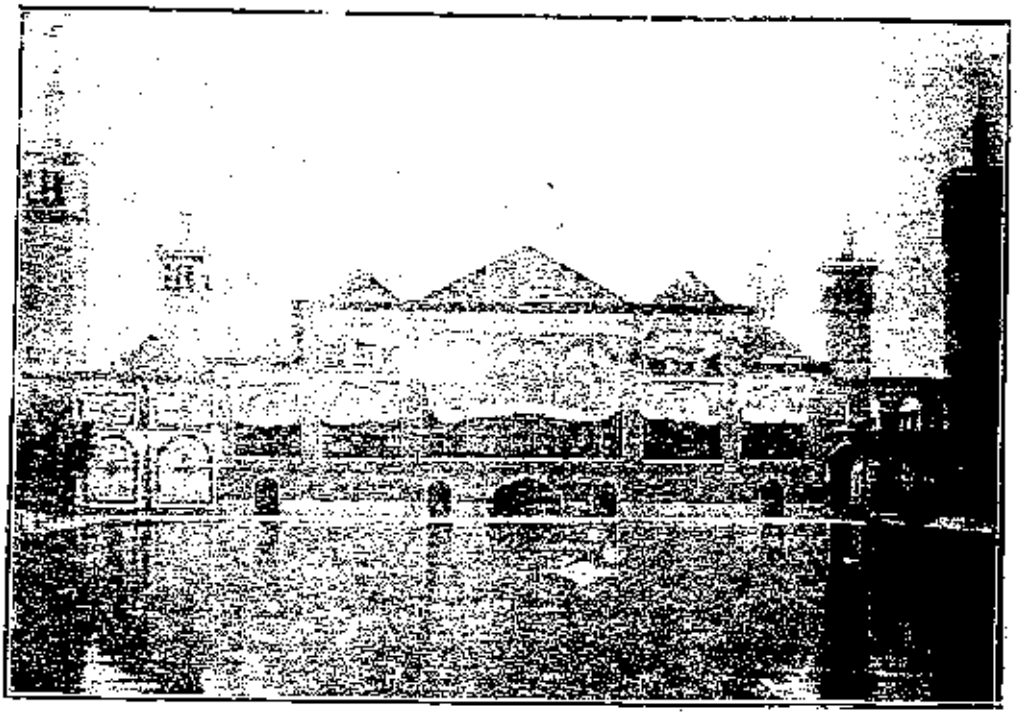

قصر الشاه الصيفي في بادغويه

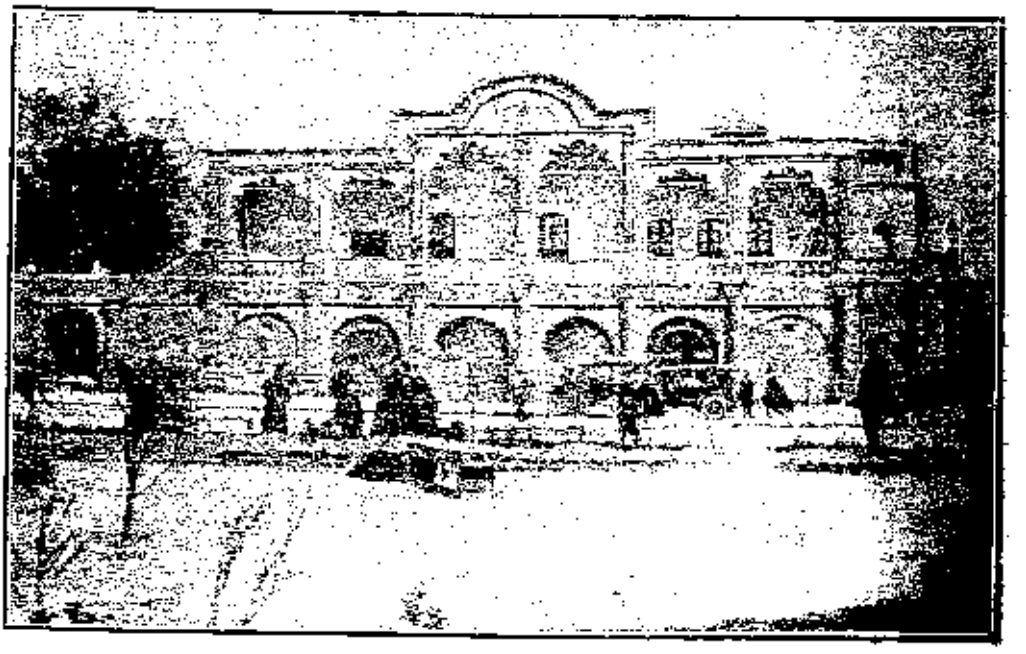

بنك ايران الامبراطوري بطهران

ان جانباً كبيراً من الدخل ينفق في غير محله لذلك كانت رواتب المستخدمين تتأخر من شهر الى آخر او لا تصرف مطلقاً . ودين الحكومة لا توفى مع ان الاموال التي كانت تجبى كانت كافية لكل النفقات ولذلك كانت خزينة الحكومة فارغة

فرأى الدكتور ملسبو ان ليس امامه الا الاموال المقررة على الاراضي الزراعية ودخل املاك الحكومة وبعض الاموال غير المقررة التي لم تكن تجبى عادة

وكان رضا خان بهلوي الشاه الحالي وزيراً للحربية فعضد الدكتور ملسبو في اصلاح المالية وتوحيدها فانشأ لها ميزانية مثل ميزانيات الدول المنتظمة وحاول جعل الخرج على قدر الدخل فلم يفلح في الميزانية الاولى بل نقص الدخل عن الخرج ولكنه كاد يفلح في الثانية وزاد فلاحه في الميزانية الاخيرة لان الدخل فيها زاد على الخرج

وكان عمل الدكتور ملسبو ومعاونيه الاميركيين مراقبة جباية الضرائب وضبط حساب الدخل والخرج في الوزارات المختلفة . وقد يظهر ذلك امراً عادياً بسيطاً عندنا ولكنه شاق جداً في البلاد التي لم تعتده فعندنا مثلاً نرى من السهل دفع اموال الاطيان وعوائد المساكن ولكن من منا يجلب ساعة جديدة من اوربا وهو راجع من الاصطياف ولا يحاول اخفاءها في جيبه حتى لا يراها مأمور الجمرك . قال كاتب المقالة التي نحن بتلخيص منها هذه السطور ان الايرانيين على جانب عظيم من الامانة ولكن اماناتهم كامنة في نفوسهم تحتاج الى ان يُرسَّخ في ذهن صاحبها انها اربح له من غيرها ولو في معاملة الحكومة لان الاعتقاد الشائع هو ان الحكومات ظالمة تبتز اموال الرعية بغير حق فلا عيب على من يخدعها ولا لوم ولو كانت معاملات الناس بعضهم مع بعض ضمن دائرة العدل دائماً كما هي عندنا اكثر الشعوب

ثم ذكر الكاتب امثلة على شيوع الرشوة وسلب اموال الحكومة والتحايل على الهرب من دفع الضرائب قال ان شركة فرنسوية كانت تناظر شركة المانية على امتياز من الامتيازات ورشا كلٌّ منهما بعض النواب ولما وصلت مسألة هذا الامتياز الى مجلس النواب كان المظنون في طهران ان الشركة الفرنسوية ستنال الامتياز حتماً لانها كانت اكرم من الشركة الالمانية وحضر البعض من الشركة الفرنسوية اجتماع المجلس وجعلوا يشيرون الى الاعضاء الذين رشوهم كأنهم يرشدونهم الى كيف يتصرفون فخجل هؤلاء وصمتوا . فنال المنتصرون للشركة الالمانية

ومن هذا القبيل ان موظفاً في وزارة المالية اتهم باختلاس اموال الحكومة سنة

١٩٢٣ واثبت التحقيق انهُ كان يضع اموال الحكومة في البنك باسمهِ كأنها اموالهُ ويأخذ رباها فشكتهُ وزارة المالية الى القضاء فحكمت محكمة اول درجة بادانتهِ ورفعت القضية الى محكمة الاستئناف فنامت هناك الى ان صدر الحكم فيها في مايو الماضي وهو انهُ لا يجوز للحكومة وهي حكومة اسلامية ان تأخذ ربًا على اموالها فاخذ ذلك الموظف لهذا الربا لا يُعدُّ اختلاسًا فهو غير مختلس ولذلك يجب على الحكومة ان تعطيهُ ما كان يحق لهُ من الاجرة عن السنوات الثلاث التي اوقفتهُ فيها عن العمل وان تعطيهُ ثلثي اجرتهِ بعد ذلك ما دام حيًّا كما يستحق كل موظف امين

وجباة الضرائب وهم مثل الصيارف في مصر تكون اجرة الواحد منهم من خمسة ريالات الى ١٢ ريالاً في الشهر ولكنهُ ينفق على بيتهِ عشرين ريالاً الى خمسة وعشرين. وقد تكون اجرة مستخدم المالية ثمانية ريالات في الشهر واقل ما ينفقهُ في بيتهِ شهريًّا ٢٨ ريالاً . رجل مثل هذا قد يمرُّ في يدهِ من اموال الحكومة عشرون الف ريال. والدكتور ملسبو ورفاقهُ يعلمون كل ذلك وهم باذلون جهدهم في منعهِ. واهم من ذلك ان عامَّة الشعب في ايران فقراء جدًّا والغنى محصور في بعض الخاصَّة وهم اغنياء جدًّا ولكنهم لا يشعرون ان عليهم واجبًا مقدسًا لحكومتهم ويطلب منهم ذمةً وشرفًا القيام بهِ فيبقى ما يعملهُ الدكتور ملسبو ورفاقهُ الاميركيون من المستشارات او الملطفات الى ان ينتشر العلم الصحيح في ايران ويرسخ في نفوس الايرانيين ان تقدم بلادهم وانتظام حكومتهم مطلوب منهم

سأل سائل مرة الدكتور ملسبو قائلاً ألا تظن ان الموظفين الايرانيين يعودون حالاً الى ما كانوا عليهِ من الرشوة والاخلال بالواجبات بعد خروجك من بلادهم فاجابهُ « انهم يكونون قد تعلموا منا شيئًا ورأوا على الاقل ما هي الادارة المنتظمة وكم تستفيد الحكومة من تنظيم ماليتها وان ذلك من الامور المستحسنة ولا بد من ان يحاول بعضهم العمل بهِ بعدنا » فاذا كان الامر كذلك فالجهد الذي بذلهُ في تنظيم مالية ايران لا يذهب سدًى

وقد أيَّد لنا احد اعيان الايرانيين في القاهرة ما ذُكر في هذه المقالة عن أعمال الدكتور ملسبو ولكن قال ان نفقات جباية الضرائب لا تزال كثيرة جدًّا . ولعل سبب ذلك في رأينا ان الجباة السابقين كانوا يكتفون باجور طفيفة من الحكومة كما قال الدكتور ملسبو ويتزون اضعافها من الاهالي . فتكون العبرة بما يصل الى الحكومة من الاموال بعد دفع اجور الجباة واجور الدكتور ملسبو ورفاقهِ والظاهر انهُ اكثر كثيرًا مما كان قبلاً لان الدخل زاد على الخرج في الميزانية الاخيرة وهو ما ترجاهُ كل حكومة منتظمة